شبح الديون يهدد العراقيين ويؤرق الأمريكان!

25-5-2003

المدهش حقا أن اسرائيل دخلت اللعبة، حيث تقدمت شركات فيها بطلبات تعويض وتم اقرارها، وآخر ما رشح في هذا الصدد قيام أقارب تسعة جواسيس كانوا قد اعتقلوا في العراق في الخمسينيات وهم متلبسون بالتجسس وجرى إعدامهم ودفن جثثهم في العراق، بالمطالبة أولا باستعادة رفات هؤلاء الجواسيس ثم بتعويض قدره 2 مليون دولار يرافق كل جثة!

من المعلوم أن احتياطي النفط العراقي لا يسبقه على مستوى العالم إلا نظيره السعودي، ذلك أن الاحتياطي العراقي المؤكد يقدر بـ 5,112 مليار برميل من النفط الخام أي ما يعادل 10% من احتياطي النفط المؤكد على امتداد العالم، والمخزون المحتمل يقدر بـ 220 مليار برميل من النفط الخام. وبينما تعطي الآبار الأميركية في المتوسط 40 برميلا يوميا نجد أن الآبار في حقول كركوك ينتج منها ما يتراوح بين 20 ألف برميل إلى 25 ألف برميل يوميا. الأمر لا يقف عند ذلك الحد، وإنما هناك أيضا احتياطي من الغاز الطبيعي المؤكد يقدر بـ 1,3 تريليون متر مكعب، وهناك احتياطي محتمل يعتقد أنه في حدود 2,4 تريليون متر مكعب.

وكما نعرف جميعا، فإن النفط كان الدعامة القوية للاقتصاد العراقي منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حيث اصر وزير المالية العراقي اليهودي آنذاك ساسون حزقيل على ان يدفع البريطانيون حصة العراق من عائدات النفط ذهبا، وتمتد القصة الطويلة للنفط العراقي إلى مرحلة التأميم، وحتى بعد جحيم الحرب العراقية الايرانية كانت شركة النفط العراقية المملوكة للدولة تحصل على 15 مليار دولار سنويا من عائدات النفط وهو الرقم الذي تم تسجيله قبل غزو العراق للكويت مباشرة. وكان العراق ينتج إلى جوار ذلك 20 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، الأمر الذي يجعل صادرات القطاع النفطي تشكل 75% من إجمالي الناتج المحلي العراقي، وهي الصادرات التي جلبت قبل عام 1990 حوالي 95% من إجمالي ما يحصل عليه العراق من القطع الاجنبي.

غير أن العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في أواخر عام 1990 قد وصلت بالعديد من قطاعات الاقتصاد العراقي إلى مرحلة التوقف الفعلي وانخفض إجمالي الناتج المحلي العراقي بمعدل يزيد على 50% ليتدنى مما قيمته 60 مليار دولار قبيل أزمة 1990 - 1991 إلى ما يقدر بـ 5,25 مليار دولار في عام 2002. هذا يعني أن النمو في اجمالي الناتج المحلي العراقي قد انخفض بالمعايير الحقيقية في تراجع بمعدل 6% في عام 2001 ومن المعتقد أنه تراجع بمعدل 2% اضافية في عام 2002.

وبالنسبة للعراقيين المقدر عددهم حاليا بـ 24 مليون نسمة والمتوقع وصولهم إلى 31 مليون نسمة في عام 2010 فإن هذا كان معناه أن متوسط الدخل الفردي في أوائل العام الحالي كان بالنسبة لهم معادلا لما هو سائد في أفقر دول العالم الثالث على الرغم من الاحتياطيات النفطية الهائلة. واعتباراً من فبراير الماضي، كانت قوة العمل العراقية المؤلفة من 5,2 مليون نسمة تعمل لدى الحكومة أو تخدم في صفوف الجيش، وبلغ متوسط راتب الموظف العامل بجهاز الخدمة المدنية العراقية 5 دولارات في الشهر، أما القطاع الخاص فقد شكل مكونا هامشيا في إجمالي الناتج المحلي.

كلمة السر في فهم هذا اللغز، بالتأكيد، هي القصف الذي قامت به قوات الاحتلال في حرب الخليج، والذي يبدو جليا أنه جرى التخطيط له بحيث يتركز على تدمير المصافي ومجمعات التخزين وتسهيلات التصدير، أو بتعبير آخر بحيث يقضي على القطاع النفطي العراقي قضاء مبرما. ويتذكر أحد قدامى العاملين في القطاع النفطي العراقي تلك المرحلة بقوله: "لم تكن لدينا قطرة واحدة من البنزين واستمر الوضع على ذلك النحو شهرا ونصف الشهر، من دون أي مساعدة من الخارج على الإطلاق، قمنا باعادة بناء مصفاة البيجي في غضون أسابيع قلائل، حيث عمل مئات من الفنيين العراقيين من دون توفر كهرباء ليلا ونهارا واستخدموا قطع الغيار القديمة والخردة، وكان الضرر الذي أصاب العديد من التسهيلات في حدود 60% الامر الذي كان معناه أن نقوم بتفكيك كل شيء وإعادة بنائه من جديد، وقد اقتضى ذلك توافر قدرات هندسية وتقنية من طراز رفيع في صفوف العراقيين.

على امتداد عامين بعد عام 1991، واصل العراقيون العمل على هذا النحو في إعادة البناء من دون أي مساعدة خارجية، وبحلول عام 1993 كانوا قد أعادوا مستويات انتاج النفط العراقي الى 2 مليون برميل، ولكن مستوى الصادرات المشروعة كان وفقا لنظام العقوبات الدولية قد تراجع الى اقل من مليون برميل منذ منتصف عام 2002، وساهمت عناصر اخرى عديدة في التخفيض منها قيام العراق من طرف واحد بوقف الانتاج للتأكيد على مواقف سياسية وعدم وجود اتفاقيات لتسعير النفط بين الحكومة العراقية ولجنة العقوبات المنبثقة عن مجلس الامن الدولي.

وعلى الرغم من توافر المعرفة التقنية داخل العراق إلا أن القطاع النفطي العراقي كان من الضروري أن يتردى بشدة، حيث افتقر إلى إمكانية الوصول إلى السوق المالية الدولية وحيل بينه وبين توظيف التقنيات الحديثة التي تم تطويرها على امتداد عقد كامل من الزمان بالاضافة الى تردي البنية التحتية وعدم توافر قطع الغيار على كل المستويات وخاصة بالنسبة للاجهزة والآلات والمعدات الصناعية وفي بداية عام 2003 كانت حقول نفط عراقية عديدة تجري لها أخيرا عمليات إصلاح شاملة. لا يقتصر الضرر الجسيم الذي حل بالعراق على ما عرفه قطاع النفط من دمار، وإنما ترادف هذا الدمار مع بروز غول رهيب يمكن أن نختزله في كلمة واحدة هي الديون. وليس يخفى أن احتياطيات العملة الأجنبية العراقي قد تم استنفادها بصورة كبيرة بفعل توالي الحروب واحدة إثر أخرى وبفعل عقد من العقوبات الدولية.

كان إجمالي ديون العراق في نهاية عام 1990 يقف عند 1,42 مليار دولار وأصبح قبيل العام الحالي يقف عند 180 مليار دولار، وما يزيد على ثلث هذا الدين هو ديون مستحقة لدول الخليج العربية، وفي المقام الأول مستحقة للكويت والسعودية ثم تبرز بعد ذلك روسيا باعتبارها أكبر دولة متفردة تطالب العراق بسداد ديون مستحقة لها، ويقدر إجمالي ما تطالب به موسكو 8 مليارات دولار تراكمت جميعها قبل عام 1991.

وإذا كان الدين غولا مخيفا، فإن التضخم الفائق قد تحول إلى "بعبع" حقيقي في حياة العراقيين، وقد بدأ تصاعد معدل التضخم في صورة قاسية في واخر 1991، عندما أقدمت الحكومة العراقية على طبع مليارات من أوراق العملة الجديدة لتمويل جهود اعادة الاعمار والخروج بالبلاد من اثار القصف الرهيب الذي تعرضت له في اواخر 1991، وعلى الرغم من التردي الكبير بقيمة الدينار إلا أن الحكومة العراقية رفضت إجراء الحد الأدنى من عمليات المواءمة، وعلى امتداد سنوات أبقت على معدلات التبادل ثابتة بصورة مصطنعة بين الدينار العراقي والدولار الاميركي، ولم تتجه الى شيء من الواقعية في سياساتها المالية إلا في عام 1995 حيث سمحت للقائمين بعمليات الصرافة بالعمل علنا. وفي أوائل ذلك العام كانت الورقة ذات المئة دولار لا تجلب لمن يحملها في البنك إلا 33 ديناراً عراقيا، بينما كانت تجلب له في السوق السوداء على مرمى حجر من البنك 300 ألف دينار، وتم رفع رواتب العاملين في الوظائف الحكومية، ولكن لم يحدث قط ان كان هذا الرفع الى مستويات تجاري المعدلات الفعلية للتضخم.

قصة الديون العراقية حكاية أكثر تعقيدا من أن تقتصر على الديون التي علقت في عنق الحكومة العراقية وحدها، وإنما دخلتها على امتداد العقد الماضي لعبة جهنمية، نستطيع أن نسميها بلعبة التعويضات. ولم يعد سرا خافيا على أحد أن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة قد درست 6,2 مليون طلب تعويض يتعين أن تصرف قيمتها في حالة اقرارها من الأرصدة العراقية التي فرضت عليها وصاية دولية من الناحية العملية.

هذه الطلبات تقدمت بها حكومات وشركات وافراد، واصحابها يطالبون بأن يحصلوا من الأرصدة العراقية على 322 مليار دولار فقط لا غيرها. وقد تمت الموافقة بالفعل من قبل اللجنة حتى الآن على صرف 38 مليار دولار، ودفع منها حتى أوائل العام الحالي 20 مليار دولار تقريبا. وتقدر طلبات الشركات والمؤسسات بحوالي 5685 طلبا، حيث تريد هذه الشركات والمؤسسات الحصول على ما قيمته 9,77 مليار دولار تعويضا عن خسائر تتراوح بين أجهزة ومعدات نفطية دمرها العراقيون وفرص عمل خسرها أصحابها وصفقات تم الغاؤها. ويشكل المطالبون الذين توجت طلباتهم بالقبول والاقرار والصرف الفعلي للتعويضات في الشركات من الكويت ، تركيا، الولايات المتحدة، الاردن، روسيا، بريطانيا، المانيا.

المدهش حقا أن اسرائيل دخلت اللعبة، حيث تقدمت شركات فيها بطلبات تعويض وتم اقرارها، وآخر ما رشح في هذا الصدد قيام أقارب تسعة جواسيس كانوا قد اعتقلوا في العراق في الخمسينيات وهم متلبسون بالتجسس وجرى إعدامهم ودفن جثثهم في العراق، بالمطالبة أولا باستعادة رفات هؤلاء الجواسيس ثم بتعويض قدره 2 مليون دولار يرافق كل جثة!

وتوضح سجلات لجنة التعويضات منذ عام 1999 أن حوالي 185 شركة قد أسقطت طلباتها بالحصول على تعويضات يبلغ إجماليها 9,2 مليار دولار، ولم يكن ذلك من أجل عيون العراقيين، وإنما لان هذه الشركات العملاقة العابرة للقارات، وجدت أن في ذلك خيرا لها حيث ستحظى بفرص لدخول السوق العراقية والمشاركة في عملية إعادة البناء الهائلة المنتظرة لكل شيء فيها.

ويلاحظ أن مجلس الأمن الدولي في قيامه بتنظيم آليات عمل النفط مقابل الغذاء قد أعطى أولوية خاصة لمدفوعات تعويضات الحرب على الديون الخارجية، ومنذ ديسمبر عام 1996 مضى العراق بدفع 30% من إجمالي عائدات بيع نفطه لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة لتسدد للأفراد أولا ومن ثم للشركات والمؤسسات. وقصة الديون والتعويضات قصة طويلة وعريضة، لها أول وليس لها آخر. ومن المحتمل أن يجد العراق أن مثل هذه الالتزامات الثقيلة باهظة للغاية بحيث لن يستطيع تحملها حتى في أكثر الظروف مثالية.

في عام 2001 كان معدل التضخم بحدود 25% وكانت نصف قوة العمل في البلاد إما أنها تعاني من البطالة الكلية أو الجزئية، وانتشر الفقر إلى حد اضطرت معه غالبية الطبقة الوسطى للخروج إلى المنفى أو وجدت نفسها تفقد الانتماء إلى هذه الشريحة، وفي العام الأول من فرض العقوبات الدولية انخفضت الدخول بالمعايير الحقيقية بمعدل 90% ثم عادت فانخفضت بمعدل 40% في الفترة من 1991 إلى 1996 وفي الوقت الحالي يبلغ متوسط الأجور في العراق 40 دولارا شهريا ولم يكن من قبيل الصدفة أن تقوم قوات الاحتلال بصرف أجر شهري قدره 20 دولارا للفرد من بين الشريحة المحدودة من العراقيين الذين قامت بتشغيلهم.